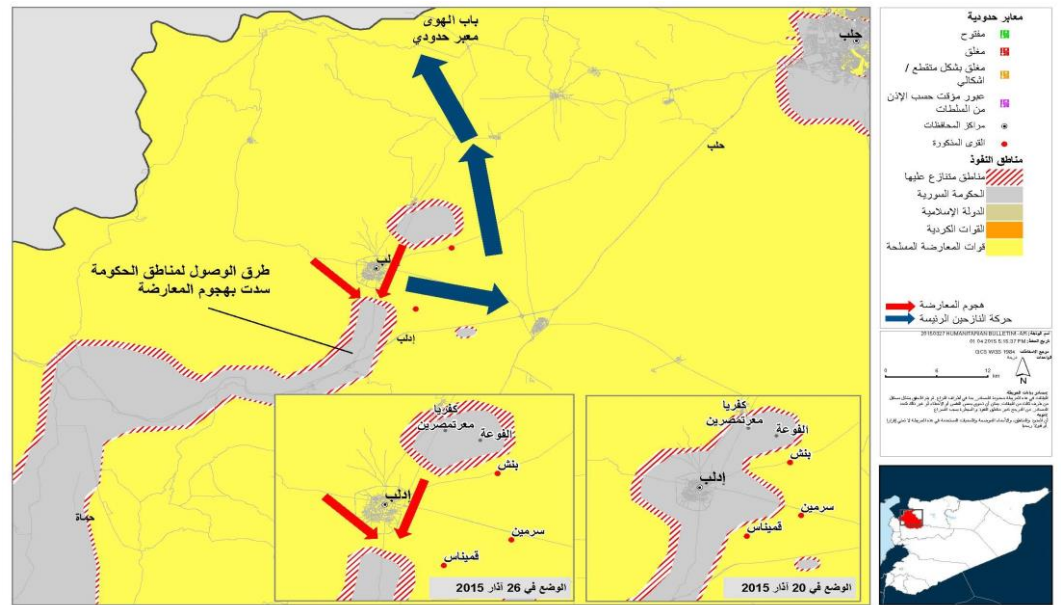


الواقع تحت سيطرة قوات المعارضة و مناطق في اللاذقية خاضعة لسيطرة الحكومة السورية. و مع ذلك، تم إغلاق الطريق الثاني بشكل كبير اعتباراً من 28 آذار عندما قطعت قوات المعارضة الطريق السريع بين إدلب و اللاذقية، و تركز حالياً على الاستيلاء على قرية المسطومة. تعددت التقارير حول وصول النازحين إلى مناطق سيطرة الحكومة السورية من خلال حماة و عبر خطوط الجبهات. مع ذلك، و في حال ازدياد النزوح، يتوقع أن يصبح الطريق الأسرع عبر ريف إدلب، المسيطر عليه من قبل قوات المعارضة، و من ثم إلى الحدود التركية. ثمة مخاوف أخرى تتعلق بحماية المدنيين في كلا من قرىتي الفوعة و كفرأيا الخاضعتان تحت سيطرة الحكومة السورية شمالي إدلب. هؤلاء محاصرين الآن عسكرياً من قبل مجموعات المعارضة التي طالما اتهمت سكانها من الشيعة بدعم النظام السوري. ثمة تقارير أولية عن مفاوضات تقتضي السماح محاكم فصائل المعارضة الشرعية للمدنيين بالخروج الآمن من القرى أو بتطبيع العلاقات. و بالرغم من ذلك، أصدرت أحرار الشام – واحدة من أكبر فصائل المعارضة المشاركة بهذا الهجوم – بياناً في 29 آذار تشير فيه إلى أنها سترد بقصف قرىتي الفوعة و كفرأيا في حال قصفت قوات النظام مدينة إدلب. توضح الخريطة التالية القتال الدائر في إدلب و حركة النزوح المحتملة اعتباراً من 30 آذار 2015.



تقارير عن هجمات بالأسلحة الكيماوية على إدلب التي تسيطر عليها قوات المعارضة:

قدم الشركاء المعنيين بالشؤون الإنسانية تقارير تزعم بقصف قوات الحكومة السورية عدداً من قنابل الكلور على إدلب. و بحسب ما ورد، وقعت الهجمة الأولى في 17 آذار. تسبب القصف على قرى سرمين و قمينس – بمادة يعتقد أن تكون الكلور – بإصابات تتراوح بين 70 إلى 120 و مقتل من 6 إلى 7 أشخاص. خلال الأيام القليلة الأولى من الهجوم على إدلب الذي ابتدأ في 24 آذار، ظهرت تقارير أخرى تزعم باستخدام الكلور في قصف قرية بنش متسبباً بإصابة بضعة عشرات دون إحداث أية وفيات، بحسب ما ورد. في 30 آذار، تم الإبلاغ عن قصف عنيف بالبراميل على مدينة إدلب بما فيها مستشفى ميداني للهلل الأحمر السوري و المستشفى الوطني. إلى الآن لم يتم تأكيد طبيعة أو عدد الهجمات بدقة من خلال أية معلومات موضوعية.

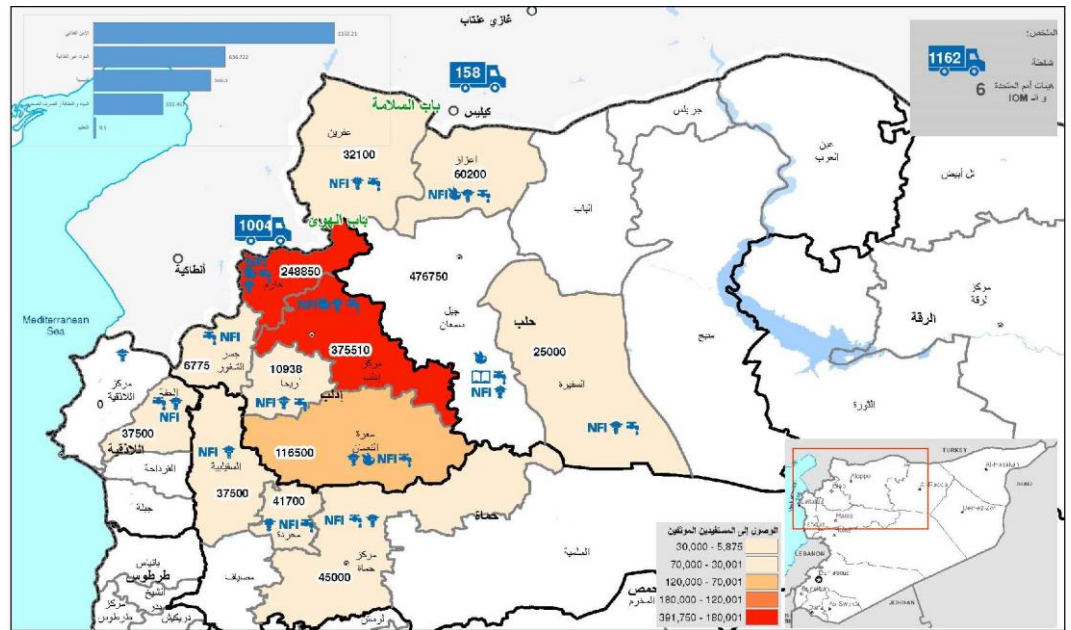
قوات الحكومة السورية تقلب مكاسب المعارضة من خلال سيطرتها على تلة حندرات:

استعادت قوات الحكومة السورية في 19 آذار سيطرتها على قرية و تلة حندرات و تلة المضافة التي كانت تحت سيطرة قوات المعارضة المستولية على المواقع الإستراتيجية في 10 آذار. مما يعزز سيطرة قوات الحكومة السورية على ريف حلب الشمالي، كما يدفع استمرار الخوف منهم إلى المزيد من التواصل مع قرى النظام المحاصرة من نبل و الزهراء. تقطع هذه الحركة بشكل فعال طرق الوصول الإنساني بين مدينة حلب و معبر باب السلامة، كما تقوض خط الإمداد الوحيد من ريف حلب الغربي إلى المدينة، مما يزيد من احتمال تطويق قوات الحكومة السورية لمدينة حلب.

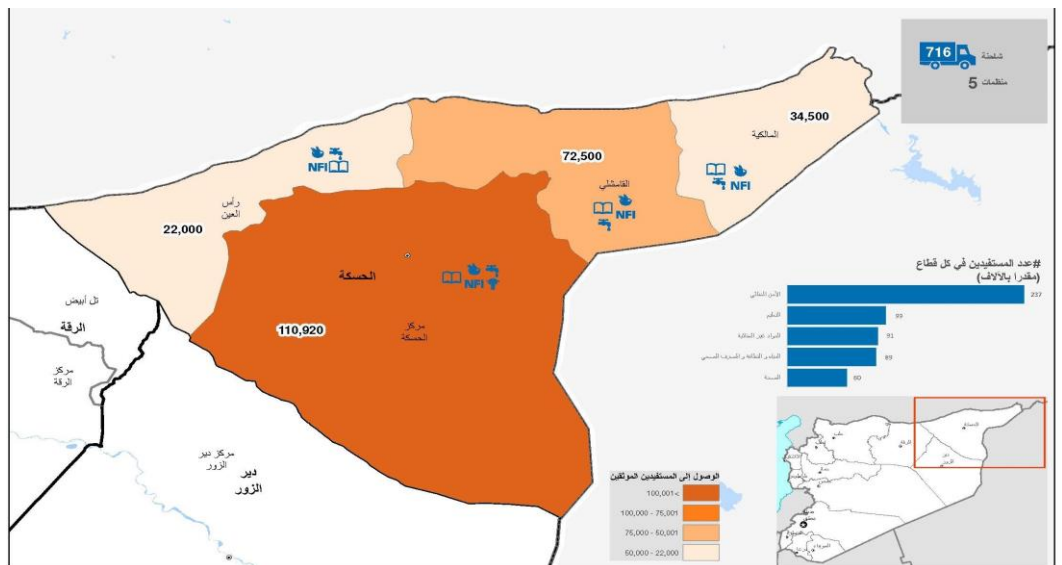
تحديث الاستجابة

في 17 كانون الأول من عام 2014، قرر مجلس الأمن – من خلال الإجماع على القرار رقم 2191 (مجلس الأمن الدولي رقم 2165 سابقاً) – إمكانية استمرار عمل وكالات الأمم المتحدة و الشركاء المعنيين بالشؤون الإنسانية، واستخدام المعايير الحدودية من باب السلامة و باب الهوى و اليعروبية و الرمثا بعد إخطار قوات الحكومة السورية. في الفترة ما بين 12 شباط و 27 آذار 2015، قام كل من برنامج الأغذية العالمي و مفوضية اللاجئين و اليونيسيف و منظمة الأغذية و الزراعة الفاو و منظمة الهجرة الدولية بشحن 446 شاحنة محملة بالإمدادات الإنسانية من معبري باب الهوى و باب السلامة الحدوديين. تستهدف المساعدات الإنسانية 486,700 شخص بمعونات غذائية، و 160,529 شخص بمواد غير غذائية، و 112,351 شخص بمعونة المياه و الصرف الصحي، و 2,100 شخص بمساعدات صحية في كل من محافظات حلب و إدلب و حماة و اللاذقية. توضح الخريطة التالية التوزيع القطاعي للمعونات المقدمة عبر الحدود من قبل الأمم المتحدة من تركيا، و منذ صدور قرار مجلس الأمن رقم 2165 في 14 تموز عام 2014.

بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 2,191، تواصل وكالات الأمم المتحدة شحن المساعدات الإنسانية إلى سورية و تم استهداف 486,700 أشخاص الذين يعانون من شكل واحد على الأقل من المساعدات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.



وعلاوة على ذلك، و خلال فترة التقرير، استهدف برنامج الغذاء العالمي 230,000 شخص في محافظة الحسكة بإرسال 120 شاحنة محملة بالمساعدات الغذائية عن طريق نصيبين/القامشلي، و بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2139. توضح الخريطة التالية التوزيع القطاعي للمساعدات المقدمة عبر الحدود من قبل الأمم المتحدة من تركيا منذ اعتماد قانون مجلس الأمن رقم 2139 في 22 شباط عام 2014.



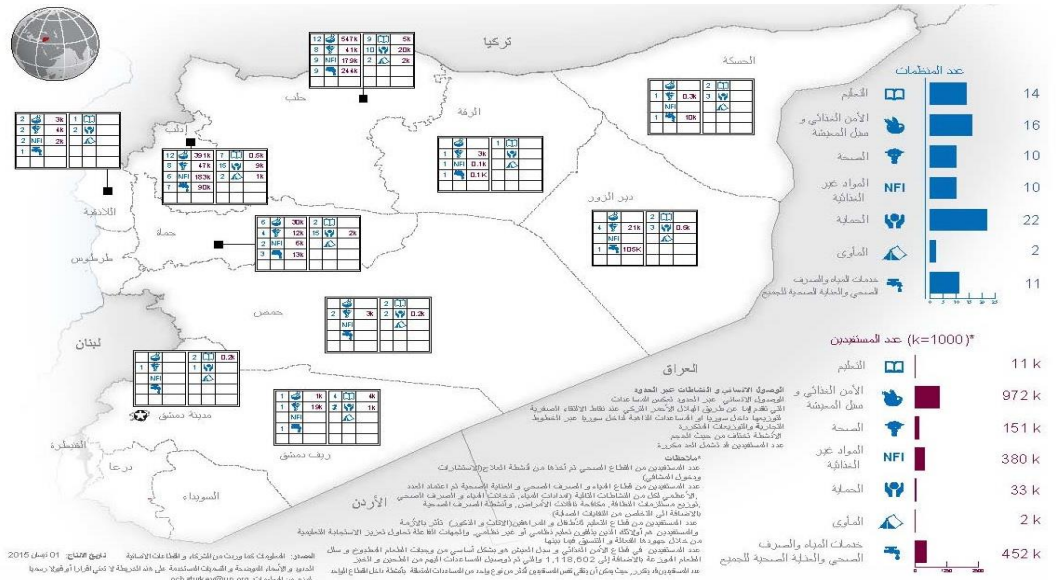
بالإضافة إلى شحنات الأمم المتحدة، يقوم الهلال الأحمر التركي بتسهيل عبور الشحنات الإنسانية عن طريق المنظمات الغير حكومية و غيرها من الجهات الفاعلة و من خلال تعيين نقاط صفر على طول الحدود التركية.

على مدى شهر شباط من عام 2015، قام الهلال الأحمر التركي بتسهيل عبور 632 شاحنة محملة بالإمدادات الإنسانية المؤلفة من المعونات الصحية و الأمن الغذائي و سبل المعيشة و المواد الغير غذائية و المياه و الصرف الصحي و مواد المأوى المقدمة من قبل 35 منظمة غير حكومية و غيرها من الجهات الفاعلة بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 13 مليون دولار أمريكي، و عن طريق سبعة معابر على طول الحدود التركية السورية. تبلغ نسبة المواد الغير غذائية 49% من إجمالي الإمدادات - و هي أكبر نسبة معونات -، يليها الأمن الغذائي و سبل المعيشة بنسبة 30%، و المعونات الصحية بنسبة 10%، و غيرها من الإمدادات بنسبة 11%.

تبرز خريطة 4W (من يفعل ماذا و أين و متى) التالية أعداد المستفيدين الذين وصلت إليهم المنظمات الإنسانية العاملة من تركيا في شهر شباط عام 2015. كما يتركز أعلى تدخل قطاعي في مدينتي حلب و إدلب، تليهما محافظات دير الزور و حماة و الحسكة و الرقة.

تم الوصول إلى أكثر من 972,000 شخص عند تدخل الأمن الغذائي و سبل المعيشة في عشرة محافظات خلال شهر شباط لعام 2015. كما وصلت معونات المياه و الصرف الصحي و المواد الغير غذائية إلى 452,000 شخص، ثم 380,000 شخص على التوالي خلال شهر شباط من عام 2015.

يقوم الهلال الأحمر التركي بتسهيل عبور 751 شاحنة محملة بالمساعدات الإنسانية في الفترة الواقعة بين 12 شباط و 25 آذار من عام 2015.



الاستجابة الإنسانية في إدلب

عقب زيادة حدة الصراع بين قوات المعارضة وقوات الحكومة السورية في إدلب، تم عقد اجتماعات للتنسيق بين الجهات المسؤولة في المجال الإنساني في 9، و 23، و 25 من شهر مارس 2015 لعرض أوضاع السيناريوهات المحتملة وأوضاع المخزون. رغم أنه لم يتم تحديد أعداد النازحين ضمن المدينة والخارجين منها، إلا أن التقديرات الأولية أشارت إلى نزوح حوالي 2.500 شخص من مدينة إدلب إلى أريحا (في الجنوب الغربي، تحت سيطرة الحكومة السورية). كما تم نزوح قرابة 2.00 عائلة من مناطق سيطرة المعارضة في ريف إدلب، وقد اتجه معظمهم إلى مستوطنات النازحين محلياً في شمال المحافظة، أو إلى قرى أخرى حيث تم استضافتهم في بيوت بعض الأقارب والأصدقاء. كما تعقبت جماعة (CCCM) 15.993 حالة نزوح محلية حتى يوم 30 مارس، إلا أن تقارير وحدات الدفاع المدني في مدينة إدلب تشير إلى أن الأرقام قد تصل إلى ما بين 30.00 و 50.00 حالة نزوح. ويستمر الشركاء في المجال الإنساني بمراقبة بدء عملية النزوح، كما يتم وضع خطط التثبيت بين سوريا و تركيا من قبل الجهات الفاعلة.

وفقاً للمصادر المحلية في سوريا، فقد تم إجراء 135 عملية صحية طارئة يوم 27 مارس في مركز صحي على حدود معبر باب الهوى. وقد تم عبور 15 جريح بينهم 3 عاملين في إحدى المنظمات غير الحكومية إلى تركيا من معبر باب الهوى في 28 مارس. وتتابع OCHA (تركييا) والفريق العامل المعني بالأمر الصحية مع السلطات التركية للسماح بإخلاء المصابين. في مناطق أخرى، وقد أشارت التقارير إلى وجود استجابة صحية كافية إلى الآن.

ارتفاع حالات النزوح من مدينة إدلب عقب زيادة حدة الاقتتال منذ 24 مارس.

قامت وكالات الأمم المتحدة وباقي المشاركين بإعادة توزيع الإمدادات الإنسانية في مدينة طرطوس واللاذقية وأريحا، بما يقدر بـ 40.000 شخص في كل المجالات، لتصبح جاهزة للاستجابة لعملية النزوح المحتملة في هذه المناطق. وقد تم بدء العمل بالنشاطات التحضيرية والتي تتضمن تحديد بدائل الملاجئ. كما تم إعادة توزيع كميات كبيرة من الدواء، و امدادات طبية، و مواد غير غذائية و مواد متعلقة بالصرف الصحي في مدينة إدلب. وقد تم مسبقاً تقديم وجبات مطبوخة للعائلات النازحة في مدينة سمرمين، وهي على درجة جيدة من الاستطاعة وقدرة تحمل في حال زيادة حركة النزوح. إلا أنه تم تجميد عملية التوزيع بسبب الصراع. وباءت بالفشل باقي محاولات وكالات الأمم المتحدة لإدخال المزيد من الإمدادات إلى المدينة في الأسبوع الماضي بسبب سوء الأوضاع الأمنية على الطريق.

وقد أبلغ شركاء الأمن الغذائي والمستوى المعيشي أنه تم تقديم 4.100 وجبة مطبوخة في بنش وسمرمين، كما أن هناك 5.000 وجبة جاهزة للتوزيع عند اللزوم. وقد اتبنت من الشركاء وجود استطاعة في مخزونهم تبلغ 36.922 سلة غذائية (FBS) في 8 مناطق في ريف إدلب. كما يوجد 756 كيلو غرام طحين في 6 قرى ريفية. في حال حدوث حركة نزوح ضخمة، فإن الوجبات المطبوخة والطعام الجاهز للأكل ستحتل الأولوية إن أمكن، وذلك كاستجابة فورية لحاجات الناس.

يخطط الشركاء في أمور الملاجئ والمواد غير الغذائية استهداف 8 مناطق في ريف إدلب بهدف الوصول إلى 3.000 أسرة. كما رتب شركاء الفريق العامل 57.000 حقيبة غير غذائية، 63.000 بطانية، 4.00 خيمة، 7 أطنان من الملابس، 3.300 حقيبة طبخ، 3.750 فراش لما يبلغ عدده 7.000 أسرة.

تبقى إزالة الذخائر غير المتفجرة أولوية في كوباني

قامت كلاً من قوات YPG وقوات الجيش السوري الحر بطرد دولة تنظيم دولة الاسلام في العراق والشام من كوباني (عين العرب) منذ 27 يناير 2015. حيث قاموا بدفع تنظيم الدولة إلى غرب نهر الفرات، وذلك باستعادة السيطرة على الطريق الرئيسي في الجنوب بشكل دفع تنظيم الدولة للاتجاه إلى مناطق غرب بلدة تل أبيض. وتقل هذه التطورات احتمال إعادة سيطرة تنظيم الدولة على أي من المناطق المنزوعة أو إعادة دخولها إلى كوباني. يمكن الدخول إلى كوباني الآن فقط عن طريق تركيا عبر معبر مرشدبينار/ معبر عين العرب. ونتيجة للاقتتال فإن الذخائر غير المتفجرة واسعة الانتشار في كوباني بشكل يهدد أمن العائدين إلى المدينة. وأيدت مجموعة الاتصال للأغراض الإنسانية القرار الذي اتخذته مجموعة تنسيق الفريق العامل والذي تدعو فيه الشركاء في الشؤون الإنسانية لجعل قضية إزالة الذخائر غير المتفجرة الأولوية القصوى في هذه المرحلة من الاستجابة.

بالرغم من الخطر الذي تفرضه هذه الذخائر غير المتفجرة، فإن حركة العودة إلى كوباني كانت ملحوظة في الأسابيع الأخيرة، وإن كان ذلك على وتيرة بطيئة. وقد أبلغت السلطات الكردية عن مقتل 12 شخصاً جراء هذه الذخائر وجرح ما لا يقل عن 20 آخرين بحوادث مشابهة منذ إخلاء المدينة من تنظيم الدولة. منذ 27 مارس 2015 قد صرحت السلطات التركية المحلية عن عودة قرابة 37.000 شخص إلى كوباني منذ شهر يناير الماضي من المعبر الحدودي مرشدبينار/ عين العرب. إلا أن أحد المصادر المجهولة الهوية والمطلع على عودة اللاجئين صرّح لـ OCHA أن "أعداد العائدين تناقصت بشكل ملحوظ". ونشير إحدى المنظمات الكردية غير الحكومية في تركيا أن "عدد العائدين إلى كوباني يعتمد على إزالة الذخائر وتقديم الخدمات وتوفيرها في مدينة كوباني". كما صرّحت السلطات المحلية التركية بوجود 18.000 لاجئ من كوباني مقيم حالياً في مخيم سوروتش كما يوجد حوالي 25.000 لاجئ في المخيمات التي تديرها بلدية سوروتش.

بدأت العديد من المنظمات غير الحكومية القيام بتدريبات للتوعية من مخاطر الألغام للمدنيين وللعاملين في المنظمات. كما عبر عدد من المنظمات الخبيرة بعملية إزالة الألغام في المدينة عن رغبتها للعمل في كوباني فور تأمين التمويل والحصول على التصاريح من السلطات المحلية والوطنية. كما قال ممثل أحد المنظمات الكردية أن إزالة الألغام هي أولوية في كوباني، إلا أن المدينة تحتاج لعدة أمور أخرى. وقد تابع قائلاً: "أن أبار المياه ملوثة بالصرف الصحي وتحتاج لمولدات، والوقود غير متوفر، والتجهيزات الصحية بحاجة إلى معدات وفريق طبي". كما أضاف "يعتبر الماء، والصرف الصحي، والتجهيزات الصحية، وتوفير الوقود جميعاً عناصر أساسية لإعادة إعمار كوباني، لكن سلامة الناس تأتي أولاً".

في الوقت الحالي، ترسل المنظمات الإنسانية والمجالس المحلية من 3 إلى 5 شاحنات إلى كوباني يومياً لتقديم الغذاء، والماء، والصرف الصحي، والمساعدات الطبية، وكذلك مواد إعادة الإعمار ويتضمن هذا ارسال الشاحنات والجرافات لإزالة الحطام.

أبلغت السلطات المحلية التركية عن عودة قرابة 37,000 لاجئ إلى كوباني منذ شهر يناير الماضي.

"يعتبر الماء، والصرف الصحي، والتجهيزات الصحية، وتوفير الوقود جميعاً عناصر أساسية لإعادة إعمار كوباني، لكن سلامة الناس تأتي أولاً" قال ممثل منظمة كردية غير حكومية.

تحديات عبور فريق العمل

أعلنت الحكومة التركية في 9 مارس 2015 إغلاق معبر باب الهوى وباب السلامة أمام المارة والسيارات مانعين الدخول من وإلى سوريا حتى إشعار آخر. إلا أن شاحنات الامدادات الانسانية والشاحنات التجارية لم تتأثر بإغلاق الحدود.

وتم فرض العديد من الإجراءات للعبور من و إلى سوريا على العاملين في المنظمات الموجودة في تركيا. يتم السماح للمنظمات المسجلة لدى السلطات التركية على الحدود و التي وضعت أسماء العاملين لديها ضمن لوائح محددة بالذهاب والعودة من المعابر.

إلا أن المشكلة التي تواجه المنظمات هو العدد المحدد للعاملين الذي يمكن وضعه في اللوائح. قد تم اعطاء 5 أسماء لمعظم المنظمات، ولكن العديد من المنظمات تقول أنها تحتاج إلى عدد أكبر بكثير للذهاب والعودة إلى سوريا بشكل منتظم. وازداد الشعور بالإحباط عند المنظمات حيث تقول أن عملياتها داخل سورية تأثرت بشكل جدي بسبب هذه التقييد.

إلا أن السلطات الحدودية التركية القائمة على إدارة الحدود لا تفهم بوضوح حاجة المنظمات لعدد أكبر يسمح له بعبور الحدود (تقدم العديد من هذه المنظمات خدمات في سوريا، ولا يقتصر دورها على إيصال الامدادات، وبالتالي فهي تحتاج إلى عدد كبير من العاملين لإدارة المشروع، ومراقبته، والتدريب... إلخ)

كما يوجد صعوبة أخرى حالية تواجه المنظمات في عبور باب الهوى، وذلك بسبب مراجعة السلطات التركية لإجراءات العبور وتقديم امور جديدة كتسجيل المعلومات الحيوية (البيو مترية) ويجب على المنظمات القيام بهذه الخطوة في الأيام الأسابيع القادمة لتفعيل قوائم أسماء من سيقوم بعبور الحدود.

كما قام أحد العاملين في المجال الطبي في إحدى المنظمات بإبلاغ OCHA ما يلي " إن إغلاق الحدود يجعل الاستجابة للأمور الانسانية شديدة الصعوبة وخصوصا في مدينة إدلب في الأوضاع الحالية بعد الهجمة الكيميائية والقتال المستمر. يمكن للأطباء السوريين وللعاملين في المجال الطبي عبور الحدود نحو سوريا، إلا أنهم لا يرغبون بترك عائلاتهم في تركيا. وخاصة أن لديهم مخاوف من عدم العودة وعدم رؤية عائلاتهم مجددا في حال ذهبوا إلى سوريا. مما يجعل الوضع يفتقر إلى مختصين".

كما أضاف ممثل إحدى المنظمات والذي تمكن من عبور الحدود والعودة إلى تركيا باستخدام الآلية الخاصة بالعاملين في المنظمات: "إننا مستمرين في العمل على مشاريعنا، شكرا لهذه الآلية التي اقترحتها نواب المحافظات، إلا أن العدد المسموح له بالعبور محدود جداً وهذا يقيد قدرتنا على العمل بشكل فعال والاستجابة للاحتياجات الانسانية".

وطلب شركاء المنظمات زيادة أعداد المسموح لهم بعبور الحدود، ليصبح العدد كافياً للعاملين في المجال الانساني بالذهاب والعودة. كما تستمر OCHA بالتواصل مع السلطات الحكومية التركية على المستويين المحلي والوطني لتوضيح القواعد والإجراءات لتسهيل عبور الامدادات الانسانية.

"إننا مستمرين في العمل على مشاريعنا، شكرا لهذه الآلية التي اقترحتها نواب المحافظات، إلا أن العدد المسموح له بالعبور محدود جداً وهذا يقيد قدرتنا على العمل بشكل فعال والاستجابة للاحتياجات الانسانية" قال أحد ممثلي المنظمات السورية.

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال ب:

بارباراشينستون، رئيسة مكتب الأوتشا في تركيا، shenstone@un.org، رقم الهاتف: (+90) 342 321 0426/27
علي غوكبينار، مستشار تقارير، gokpinar@un.org، رقم الهاتف: (+90) 342 321 0426/27